

تاريخ الاستلام: 2019/09/01

تاريخ القبول: 2019/09/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هي تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، ولقد استعملنا في دراسة التنويع الاقتصادي بالجزائر على مؤشرين هامين مستعملين في أدبيات التجارة الدولية هما، مؤشر التركيز والتنويع الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف درجة هيكل التنويع الاقتصادي بالجزائر، واستمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على إيرادات قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

تنويع اقتصادي، صادرات، قطاع المحروقات، مؤشر التركيز، مؤشر التنويع.

Abstract:

The objective of this study is to examine the policy of economic diversification in Algeria, as one of the main objectives of the policy of economic diversification is to reduce the reliance on one sector, Expand investment opportunities, strengthening economic linkages, reducing dependence on a limited number of international markets and international trading partners, In the study of economic diversification in Algeria we have used two important indicators used in the literature of international trade, the index of economic concentration and diversification. The study found that the structure of economic diversification in Algeria is weak, and the national economy continues to rely on revenues from the hydrocarbons sector.

Keywords:

Economic diversification, exports, hydrocarbons sector, concentration index, diversification index

دراسة تحديات التنويع**الاقتصادي****في الجزائر**

*Study the challenges
of economic diversification
in Algeria*

د. عطاء الله بن طيرش**جامعة غرداية****د. عبد الكريم كافي****جامعة الجلفة****د. كمال بن دقل****جامعة المسيلة**

مقدمة

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، هذا الاعتماد على مورد وحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصاديات ريعية بحتة. وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تعتمد قطاع المحروقات بشكل كبير، بنسبة فاقت 98% من الصادرات الإجمالية، وبالتالي أصبح النفط نقمة وليس نعمة على الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار تعمل الجزائر جاهدة لتنويع اقتصادها من خلال التركيز على تنويع هيكل صادراتها السلعية خارج قطاع المحروقات، بسبب خشيتها من نضوب هذا المورد الطبيعي، وكذا التدهور الحاصل للأسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر على انخفاض حصيلة الإيرادات التي تأتي من قطاع المحروقات بالجزائر. ولا شك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي والتي تريد الجزائر تطبيقها خاصة سياسة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، هو تقليل الاعتماد على قطاع وحيد، وتوسع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. ومما سبق ذكره، كان طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو الآتي ذكره:

ما هي فرص نجاح سياسة التنويع الاقتصادي وخاصة تنويع الصادرات بالجزائر في ظل انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية؟ وبالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي حظي بها التنويع في الاقتصاد الجزائري، فقد تناولت دراسات عديدة هذا الموضوع في العديد من الدول العربية، ومنها دراسة (Karen, 1985)، و (Abdel- Rahman, 2001)، وفي دول مجلس التعاون الخليجي (Hvidt, 2013)، (Coury, and Dave 2009)، (Shediac and al, 2008)، وفي جمهورية مصر العربية (Kheir Eldine, 2001). كما اهتمت منظمة الإسكوا بالتنويع الاقتصادي في العالم العربي (ESCWA, 2001)، وقد قامت معظم تلك الدراسات بتوصيف التنويع الاقتصادي، وتتبع إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير التنويع الحاصل في الصادرات، ولكنها لم تتناول قياس التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة بشكل سلسلة زمنية طويلة، لمعرفة ما إذا كانت درجة التنويع الاقتصادي قد تزايدت أم تناقصت أم بقيت على حالها، كما أنها لم تربط مؤشرات التنويع الاقتصادي المختلفة بالنمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي لتبيان طبيعة ومعنوية العلاقة بين هذين المتغيرين.

وتهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر انطلاقا من تطور بنية وتركيب العديد من المتغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة وغيرها، وسيُقاس التنويع الاقتصادي بمعامل هيرفندال-هيرشمان وسيتم تقدير معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع فدي المتغير أم نقصت. وبالنظر إلى اعتبار التنويع ظاهرة متعددة الأبعاد، فسوف يقدر مؤشر مركب للتنويع بأخذ الوسط الحسابي لمؤشر هيرفندال-هيرشمان لكل من الناتج والصادرات والواردات وإيرادات الدولة وإجمالي تكوين أرس المال الثابت خلال الفترة مابين 2011-2015، لمعرفة مدى تأثير التنويع الاقتصادي بمفهومه الواسع على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقصد الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- مفهوم التنويع الاقتصادي؛
- مبررات التوجه إلى مصادر التنويع الاقتصادي
- ميكانيزمات التنويع الاقتصادي.
- لعنة الموارد وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي؛
- تحديات التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل انهيار أسعار النفط؛

- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2- مفهوم التنويع الاقتصادي:

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (حمزة، 2014، صفحة 57).

- ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم (مرزوك، 2013، صفحة 07).

- يقصد بالتنويع الاقتصادي "عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني - التنويع الاقتصادي - عملية استغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.

- التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الميزانية العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.

في الكثير من الأحيان، يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة، جزء من تعريف أو مفهوم التنويع الاقتصادي، وجزء أساسي من تنويع هيكل الإنتاج، ومن هذا المنطلق فإن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات، ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي، فيما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية؛

- توفير فرص الشغل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

3- مبررات التوجه إلى مصادر التنويع الاقتصادي:

لقد أكدت الخطط المتعاقبة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية، لأسباب ومبررات عديدة، أهمها:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون أرس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.

- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

- إعاقه تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

4- ميكانيزمات التنويع الاقتصادي:

هناك اتجاهان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدر للنمو الاقتصادي، ويتمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات (الخطيب، 2014، صفحة 05)، وخلافا لنظرية المزايا النسبية، يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها؛

- **إعادة الاعتبار لـ " الدولة التنموية "**: إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.

- **تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كفاءات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** يؤدي التنويع الاقتصادي مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات؛

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته له علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي؛

- **رفع معدل التبادل التجاري:** عندما تنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري؛

- **خلق مناصب العمل:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة؛

-برامج الإصلاح الاقتصادي: تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنوع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج - حيث ما تكون الحاجة إليها - سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنوع الاقتصادي.

-الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر هذا الأخير من أهم آليات التنوع الاقتصادي، حيث أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول - وبالأخص الدول النامية- في حالة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للإقراض الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-زيادة القيمة المضافة: يساهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثمة إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا؛

-تعزيز التنمية المستدامة: يعد الاقتصاد الأكثر تنوعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي، فإن ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة (الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، 2011، الصفحات 208-210).

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنوع، من خلال ما تقدمه للسوق المحلي كما الخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات.

-التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

5-لجنة الموارد وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي:

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الدراسات إلى قضية "لجنة الموارد" أو "نقمة الموارد"، الذي يعد ذي صلة بقضية التنوع، باعتبار أن العامل الرئيسي في لجنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريع الصادرات المرتفعة، وقد تم التركيز على معضلة "لجنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الربيع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعية وغيرها)، وفي هذا الصدد كان ظهور مصطلح "لجنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر إلى تلك الموارد الوفيرة، ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة وفق وجهة نظر الكتاب إلى ثلاثة مظاهر من حيث أهمية كل واحد على الآخر:

-مشكلة التذبذب: أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير؛

-المرض الهولندي: ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والموارد المحلية ولا حقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛

-الآثار المؤسسية: من بين الآثار السلبية (السعي للحصول على الربيع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود ارتفاع ريع الموارد (روائية، 2016، صفحة 137).

6- تحديدات التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل انهيار أسعار النفط:

سنستطرد هنا إلى جانبين أساسيين وهما مجهودات الدولة المبذولة من أجل التنويع الاقتصادي من جهة ودراسة التطورات على الحاصلة من جراء تطبيق هذه البرامج على الصعيد المعطيات الاقتصادية الكلية.

6-1- مجهودات الدولة في سبيل التنويع الاقتصادي 2001-2014:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية في البلاد في المدى القصير، وبالتالي فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص معدل البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب. وترتكز برامج الإنعاش على إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات وتطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها. كما يمكن كذلك اعتبار سياسة العرض سياسة إنعاش مادام الغرض منها دعم النشاط الاقتصادي، لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر منه ظرفي.

إن وجهة نظر الحكومة موجهة إلى إسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، وتجميع الموارد الكافية، حيث يتعين على الحكومة الجزائرية الشروع في إتباع سياسة إنفاقية تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كافٍ على المستوى الوطني. هنا تجدر الإشارة إلى أن الأخطار التي قد تترتب على إنتهاج سياسة تنشيط الطلب تجبر الحكومة على اللجوء إلى الإستيراد لتلبية الطلب المتزايد، ومنه كان إلزاما على المشاريع التي تم إدراجها ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي أن تشجع قدر الإمكان إستعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية.

6-1-1- مخطط الإنعاش الاقتصادي PSRE في الجزائر (المخطط الثلاثي 2001-2004):

تم إقرار هذا المخطط في أبريل من سنة 2001 حيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك النظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد زاد الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ليصل إلى 216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد ما تم إضافة بعض المشاريع وإعادة تقييم أخرى كانت مبرجة سابقا، ويهدف هذا المخطط فيما يخص البطالة وعالم الشغل إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وخلق مناصب عمل والحد من البطالة.

ولقد شملت سياسة الإنعاش الاقتصادي تطبيق سياستين هما سياسة تنشيط الطلب وسياسة تنشيط العرض، فالأولى: يتم من خلالها استعمال التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية أو دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع بالإضافة إلى جميع التحويلات التي تساعد على رفع الدخل المتاح، كما تسعى إلى خفض الضرائب وبالتالي زيادة الأجور ومنه تحفيز الاستهلاك، وكل هذا من شأنه أن يحفز الطلب، كذلك تسعى هذه السياسة إلى دعم المشروعات والأشغال الكبرى كحل لمشكلة البطالة، أما السياسة المتعلقة بتنشيط العرض تسعى عموما إلى تخفيض الضرائب على الشركات والمؤسسات ذات الطابع الإنتاجي، كذلك تشجيع الاستثمارات من خلال توفير البنى التحتية كشبكات النقل والمواصلات والتكوين المهني وغيرها.

كما تضمن هذا البرنامج مجموعة من النشاطات باستثمارات تبلغ قيمتها حوالي 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 ملايير دولار تتوزع كما يلي:

الجدول(01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. الوحدة مليار دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1

38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.60	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن مخطط الإنعاش الاقتصادي ركز بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية التي لها علاقة بالتنمية المحلية، حيث نجد أن قطاع الأشغال الكبرى والفلاحة والصيد والتنمية المحلية والبشرية شغلت ما نسبته 91.3% أي ما يعادل 480 مليار دينار جزائري، ولقد تم إعداد هذا المخطط نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ملاحظة قيم الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإنفاق على مختلف القطاعات خلال سنتي 2001 و 2002 قدرت بـ 391.3 دج ، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق ففزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي .

6-1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (المخطط الخماسي الأول 2005-2009):

تم إنشاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. حيث بلغت قيمة تمويل هذا البرنامج ما يعادل 4202.7 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني .
- إنشاء وتطوير المنشآت الأساسية كالنقل والأشغال العمومية وتهيئة الإقليم.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة .

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول (02) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: مليار دج

النسب %	المبالغ	القطاعات
45.5%	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1%	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100%	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

ولقد تم توجيه المخصصات المالية الموضحة في الجدول أعلاه لهذا البرنامج على محورين رئيسيين هما: الأول يتعلق بتحسين مستوى معيشة السكان الذي شغل مبلغ مهم يقدر بـ 1908.5 مليون دينار جزائري ونسبة تعادل 45 % ، حيث احتلت مشاريع إنشاء

السكنات نسبة 29.08% بمبلغ 555 مليون دينار تليها البرامج البلدية للتنمية والتربية والتعليم بنسبة 10.47% أما تنمية مناطق الهضاب العليا فتحصلت على 7.85% من إجمالي المخصصات المالية الخاصة بتحسين ظروف المعيشة ، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث شغل هذا الجانب من البرنامج 40.5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج والذي يقدر بـ 1703.1 مليون دينار، وقد تم التركيز هنا على قطاع النقل حيث خصص ما يعادل 700 مليون دينار لهذا القطاع ونسبة تقدر بـ 41.10% يليه قطاع الإشغال العمومية الذي تم تمويله بمبلغ 600 مليون دينار أي ما يعادل 35.22% من قيمة المخصصات المالية الموجهة لبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، ويعود التركيز على هذين المحورين نظراً للتراجع الحاد الذي مس البنى التحتية خلال الفترات السابقة التي عاشتها الجزائر في العشرة الأخيرة من التسعينيات، خصوصاً وأنها تمثل دعماً وحافزاً قوياً للاستثمار والتنمية الاقتصادية ما قد يتيح خلق مناصب شغل من خلال إنشاء الورشات وتوسيع الإنتاج.

6-1-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (البرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014):

خصص لهذا البرامج ما مقداره 21214 مليار دينار جزائري، حيث تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014. الوحدة مليار دينار.

البيان	قيمة البرنامج	النسبة %
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	45.42%
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
الصحة.	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52%
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية: 3-	3500	16.05%
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية-العدد 9-

2013، ص 48.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قطاع التنمية المحلية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج، أما قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية فقد خصص له 8400 مليار دينار، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج ، كما استفاد قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل من 3500 مليار دينار ما يمثل 16.05% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، وعلى العموم فإن هذا التوزيع القطاعي للبرنامج يعكس رغبة الحكومة في استهداف النمو ومعدلات التشغيل. حيث انخفضت معدلات البطالة إلى مستوى 9.70% خلال سنة 2012 بعدما كان عند مستوى 10.17% عند آخر سنة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

لقد شجع رئيس الجمهورية إنشاء مناصب الشغل، حيث استفاد هذا القطاع من 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيقدرها تنفيذ البرنامج الخماسي والتي يولدها النمو الاقتصادي ومنه تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

6-2- تطور المعطيات الاقتصادية الكلية للجزائر في ظل قهاوي أسعار النفط 2012-2015:

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية، وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة، ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015/2019، إذا لم يعد النظر بشكل جذري في أولوياته وآليات تمويلها.

الجدول رقم (04): تطور بعض المعطيات الاقتصادية بالجزائر في ظل أزمة أسعار النفط خلال 2012-2015

2015	2014	2013	2012	
30.3	58.3	63.5	70.6	صادرات المحروقات (مليار دولار)
1.7	2.8	2.2	2.1	صادرات خارج المحروقات (مليار دولار)
55	91.5	109	110.7	سعر برميل النفط (دولار أمريكي)
50	69.4	65.8	62.7	الواردات (مليار دولار)
186	217	204	204	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
50	47.3	49	49	إيرادات الميزانية السنوية (مليار دولار)
84	93	91	91	نفقات الميزانية السنوية (مليار دولار)
18.3	21	20.5	20.5	عجز الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي (%)
50	54	62	62	نفقات التشغيل (مليار دولار)
34	39	29	29	نفقات التجهيز (مليار دولار)
30	45	75	75	صندوق ضبط الإيرادات (مليار دولار)
150	179	191	191	احتياطات الصرف (مليار دولار)
4	3.7	3.7	3.7	الديون الخارجية (مليار دولار)
14	14	16.5	16.5	الديون الداخلية (مليار دولار)
5.3	3.5	8.9	8.9	معدل التضخم (%)
11.8	10.6	11	11	معدل البطالة (%)

المصدر:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، www.bank-of-algeria.dz

- عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، ندوة دولية حول: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، قطر، 2015/11/07، ص: 11-12.

خلال عام 2014، كانت عائدات التصدير 61.6 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نحو 9 % مقارنة بعام 2013، وهي تساوي 27 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تعد تغطي كل الاستيرادات التي وصلت إلى 69.4 مليار دولار، ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015، وهو ما يمثل 17 % من الناتج المحلي الإجمالي لذا لن تتم تغطية أكثر من 60 % من الاستيرادات الإجمالية أي 50 مليار دولار.

وقد ظلت ميزانية التسيير والتجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار ، أي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما الإيرادات العادية فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013 و 2014 وهي تغطي أقل من 50 % من نفقات التسيير منذ عام 1990 وربما يصل عجز الميزانية 18 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21 % سنة 2014.

لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنة بالناتج المحلي من - 4.4 % عام 2012 إلى - 7.1 % عام 2014 مع توقعات بلوغه - 12.1 % عام 2015 ويجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات ، استناداً إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعاً جداً.

ولكن بالنظر إلى ارتفاع الواردات وعجز الميزانية سنة بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاضاً بلغ نحو 40 % عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.

ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل للديون الخارجية للجزائر عام 2004 ن ثم إنها تراجعت 179 مليار دولار عام 2014 وربما ستبلغ 160 مليار دولار سنة 2015 ، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى انخفاض سعر البرميل النفط وتأثيره السلبي في الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنحو 25%. (عطار، 2015، الصفحات 05-06)

الجدول رقم (05): آثار أزمة النفط على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية بالجزائر خلال 2013-2016

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208	200
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	4	3	2
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	30	30	29	29

المصدر: - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، www.bank-of-algeria.dz

- صالح صالحي، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد 15، 2015، ص: 07.

من خلال الجدول أعلاه، إن استمرار انخفاض أسعار البترول سيؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية، وبالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الإستراتيجية في المدى المتوسط والطويل، وإضعاف قدرتها التمويلية لبرامجها العامة (صالحي، 2015، صفحة 07).

الجدول رقم (06): آثار أزمة النفط على الموازنة العامة بالجزائر خلال 2013-2016 الوحدة: %

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	1.5-	7-	15-	18-
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	33.5-	36.5-	35.1-	40-
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	62	60	58	55

المصدر: - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، www.bank-of-algeria.dz

- صالح صالحي، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 07/08/04/2015، ص: 07.

من خلال الجدول أعلاه، لقد بدأت الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية والتي تصل نسبتها إلى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات كما هو موضح في الجدول أعلاه (صالح، 2015، صفحة 07).

الجدول رقم (07): أثار أزمة النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية بالجزائر خلال 2013-2016

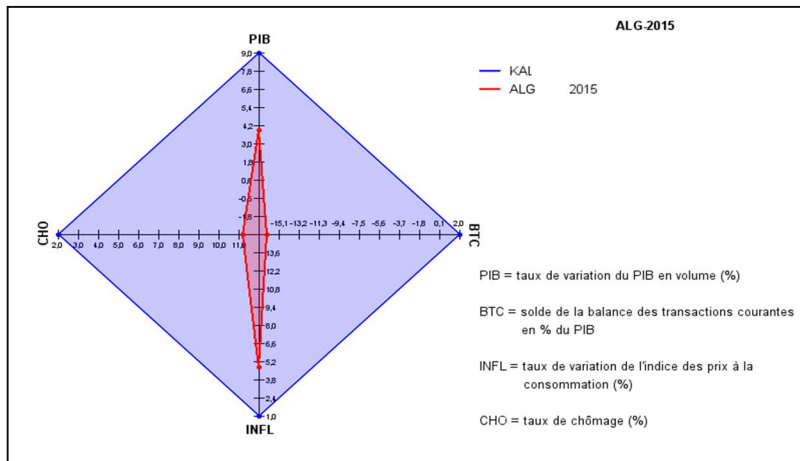
2016	2015	2014	2013	
109.16	100.4	80.56	79.38	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

Source: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80.65 وسعر الاورو تجاوز 106.9 (بنك الجزائر، 2016) وبلغ في السوق الموازية 160 دينار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة بأسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات (صالح، 2015، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعممة الموارد ولعنة الفساد، 2015، صفحة 08).

يمكن توضيح أثر انخفاض أسعار النفط من خلال تمثيل المتغيرات الاقتصادية للمربع السحري لكالدور لسنة 2015، بالاعتماد على المعطيات السابقة كما يلي:

الشكل رقم 01: أثار أزمة النفط على متغيرات المربع السحري لكالدور بالجزائر خلال سنة 2015



تطلق صفة السحري على مربع كالدور لأن الواقع يبين أنه من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في وقت واحد خاصة في المدى القصير بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع، حيث إنه تبعاً لاتجاه أقطاب مضلعات المربع في اتجاه معين، فإنها تؤثر على الوضعية الاقتصادية للدولة والسياسة المتبعة. ومن ثمة فإن الوصل بين القمم الأربعة (اتساع المساحة) يشكل الوضع المربع السحري كالدور وهو الوضع الأمثل، ومن خلال الشكل يتضح جلياً أن الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبة كبيرة لأن محاور المربع تتجه نحو الداخل (انحسار المساحة نحو الداخل) وهذا يدل على تدهور المؤشرات الاقتصادية مثل: الحساب الجاري حوالي -16% وارتفاع معدل التضخم إلى 4.78% وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 3% وارتفاع في معدلات البطالة إلى 11% (الديوان الوطني للإحصائيات، 2016) وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 52 دولار للبرميل وتدهور للعملة الوطنية 100.4 دج مقابل 1 دولار (بنك الجزائر، 2016)، ومنه يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي المتمثل في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

7- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman) والذي يختصر بالشكل (H H) ويعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي، لهذا سنقتصر في هذه الدراسة على تطبيق مؤشر (H H) (قرو، 2016، صفحة 639).

ويعتمد مؤشر (H H) على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (Lapteacru, pp. 81-82)، ويعطى بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات؛

X_i: قيمة المتغير في النشاط i؛

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد، أي (0 ≤ H ≤ 1)، فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلاً إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحداً صحيحاً فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة للمعامل دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع، فهي أيضاً عديدة، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل... الخ، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معياراً لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي للكهرباء، ومقدار التركيز في الصادرات (الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي،

2014، الصفحات 10-09)

الجدول رقم (08): مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2011-2015

2015	2014	2013	2012	2011	الجزائر
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
0.78	0.48	91	0.74	0.49	99
0.73	0.54	95	0.72	0.54	98
0.72	0.53	98	0.72	0.53	98

Source :- unctad, handbook of statistics, 2016, P: 90.

- unctad, handbook of statistics, 2015, P: 190.

- unctad, handbook of statistics, 2014, P: 192.

- unctad, handbook of statistics, 2013, P: 214.

- unctad, handbook of statistics, 2012, P: 214.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مؤشر التنوع للجزائر في زيادة مضطربة من سنة إلى أخرى، حيث كان يساوي في سنة 2011 ما مقداره 0.72 ثم ارتفع في سنة 2015 إلى 0.78، مما يدل ذلك على تباعد هيكل صادرات الجزائر عن هيكل الصادرات العالمية، ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا المؤشر تقريبي، نظرا لأنه احتسب على أساس مجموعات سلعية رئيسية، لا تعكس بالضرورة التنوع في عدد السلع المصدرة (مرزوك، 2013، صفحة 63).

أما فيما يتعلق بمؤشر التركيز الذي يقابل مؤشر التنوع، ويقيس درجة تركيز صادرات المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات المحلية، فقد انخفض (أي تحسن) هذا المؤشر لعام 2015 مقارنة بعام 2011 في الجزائر.

8- الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي حولت أن تعالج مشكلة التنوع الاقتصادي المنشود من قبل الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة الصعبة التي تعاني منها الجزائر من جراء الانخفاض غير المسبوق لسعر برميل النفط في الأسواق العالمية، نقول أنه بالرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها الجزائر لتنويع اقتصادها بهدف الحد من الاعتماد على قطاع المحروقات (نقمة الموارد) والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الإستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها في الجزائر.

ومن هنا ارتأينا أن نقوم بتوجيه مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكنها أن تساعد الجزائر للخروج من التبعية المتجذرة والوحيدة لقطاع المحروقات، وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود، وذلك حسب الآتي:

1- يجب الاهتمام بقطاع العلوم والتكنولوجيا من خلال الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات والمعاهد الجزائرية، لأن هذا القطاع يعتبر أحد أهم الأعمدة لتحقيق التنوع الاقتصادي، فقد أثبتت التجارب الناجحة عبر العالم أن المزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية، بمقدار ما يتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة؛

- 2- التنوع عملية طويلة الأمد تتطلب من الجزائر العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا ومتكاملا من الاصطلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية؛
- 3- يجب العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية، وتكوين مستوى عال لليد العاملة؛
- 4- يجب كذلك الاهتمام بالقطاع الخاص، لما لهذا الأخير من دور مهم في عملية التنوع الاقتصادي؛
- 5- إن الأولوية بالنسبة للجزائر، هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة اقتصادية محتملة مستقبلية، ثم التفكير في مراحل وخطوات التنوع الاقتصادي

- قائمة المراجع

1. الديوان الوطني للإحصائيات. (08 17، 2016). تم الاسترداد من الديوان الوطني للإحصائيات: الديوان الوطني للإحصائيات
2. بنك الجزائر. (08 16، 2016). تم الاسترداد من بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm> :
3. بنك الجزائر. (08 16، 2016). تم الاسترداد من بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> :
4. Lapteacru, I. (n.d.). Assessing lending market concentration in Bulgaria: the application of a new measure of concentration. The European Journal of Comparative Economics.
5. صالح صالحي. (2015). آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد. المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية. سطيف: جامعة سطيف 1.
6. صالح صالحي. (2015). آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
7. عاطف لافي مرزوك. (2013). التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصادي الخليجي، رئاسة الجامعة، جامعة البصرة، العراق.
8. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنوع الاقتصادي : مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد.
9. عبد المجيد عطار. (2015). انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري. تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، قطر .
10. محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
11. ممدوح عوض الخطيب. (2011). أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت.
12. ممدوح عوض الخطيب. (2011). أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت.
13. ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض.
14. موسى باهي، كمال رواينية. (2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.